# الفصل الثانى

# المنهج في علم الاقتصاد

obeikandl.com

obeikandl.com

# الفصل الثانى

# المنهج في علم الاقتصاد

إن دراسة الحقائق الموضوعية تشكل المادة الرئيسية والموضوع الأساسي لكافة العلوم . وإن مهمة العلوم لا تقتصر عادة على تسجيل أو حصر هذه الحقائق والوقائع الموضوعية وإنما تتجاوز ذلك إلى ضرورة تحليلها . ويعد التحليل العلمي من أهم أساليب الكشف عن محتوى وجوهر الحقائق والظواهر الطبيعية والاجتماعية وإدراك قوانين نشوئها وتطورها إن ظاهر الأشياء يتعارض على الغالب مع محتوى وجوهر هذه الأشياء . فظاهرياً تبدو الشمس كأنها تدور حول الأرض . إلا أن المعرفة العلمية توصلت إلى اكتشاف محتوى هذه الظاهرة وبرهنت على عكس ذلك حين تبين أن الأرض هي التي تدور حول الشمس . إن عملية البحث العلمي تفترض عادة تعارض ظاهر الأشياء مع محتواها وإلا فإن الوصول إلى حقائق الأشياء يبقى بعيد المنال . كما أن تحقيق هذه الغاية يتطلب اجتياز طرق شائكة ومعقدة في مجال الدراسة والبحث .

إن أسلب التحليل والتركيب العلمي من الأساليب الشائعة في دراسة جميع الحقائق والظواهر الطبيعية والاجتماعية . ففي العلوم الاجتماعية ومن ضمنها علم الاقتصاد يتم استخدام هذا الأسلوب لإدراك قوانين الظواهر الاجتماعية وفي صدد ذلك قد يكون من المفيد توضيح ما هو مقصود بأساليب التحليل والتركيب العلمي .

١-أساليب التحليل والتركيب العلمي :

في الطبيعة كما في المجتمع نجد مجموعة متعددة ومتنوعة من الظواهر الطبيعية والاجتماعية . وإن كل ظاهرة تشمل العديد من الصفات والعناصر المكونة لها. كما أن الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية لا توجد بصورة منفصلة بعضها عن البعض وكل منهما يشكل نظاماً متكاملاً ومعقداً من الظواهر المترابطة المتكاملة مما يجعل من البحث العلمي في وحدة الظواهر أمراً مستحيلاً . وهذا يستدعي إيجاد الأساليب الملاءمة التي تساعد على تبسيط البحث وتسهيل طريق الوصول إلى المعرفة العلمية ويمكن اتباع المراحل التالية :

أولاً : ضرورة الأخذ نظرياً بمبدأ استقلالية الظاهرة. إذ من الضروري والحالة هذه فصل الظاهرة موضوع البحث عن بقية الظواهر الأخرى ودراستها بصورة مستقلة .

ثانياً : تحليل الظاهرة إلى العناصر المكونة لها . إن أية ظاهرة تتألف من مجموعة من العناصر وإن إدراك هذه الظاهرة يستلزم أولاً معرفة عناصرها . أي لابد من تجزئة الظاهرة أي تفتيت الكل إلى أجزاء . ونجد عادة أن هناك في كل ظاهرة عناصر أساسية وعناصر ثانوية . ويقصد بالعناصر الأساسية تلك التي تلعب دوراً أساسياً في نشوء وتطور الظاهرة بينما يكون للعناصر الأخرى دور ثانوي ويطلق على هذا الأسلوب في البحث أسلب التحليل العلمي .

ثالثاً : إعادة تركيب عناصر الظاهرة . إن البحث العلمي لا يتوقف عند مرحلة التحليل . إن لابد بعد تجزئة الظاهرة إلى عناصرها من إعادة

توحيد وتركيب هذه العناصر حسب التسلسل الذي يحتله كل عنصر في سلم الأهمية . فعندما يقوم العالم الطبيعي بتحليل عناصر ظاهرة المطر يستنتج من هذا التحليل العناصر الأساسية والثانوية المركبة منها هذه الظاهرة . وهذا الأسلوب هو ما ندعوه بأسلوب التركيب العلمي .

إن التحليل والتركيب يشكلان إذن أسلوباً متكاملاً في البحث العلمي . إذ لا يجوز كما هو واضح التوقف عند مرحلة التحليل دون استكمالها بمرحلة التركيب . وبدون التكامل لا يمكن التوصل أصلاً إلى نتائج علمية كاملة . إلا أن هناك فارقاً يجب ملاحظته بين أشكال البحث في الظواهر الطبيعية وبين أشكال البحث في الظواهر الاجتماعية . إن دراسة الظواهر الطبيعية أكثر سهولة إذ أن عالم الفيزياء أو الكيمياء يستطيع أن يستخدم في عملية التحليل والتركيب وسائل مخبرية في دراسة لظاهرة طبيعية معينة بينما لا يستطيع الباحث الاجتماعي فعل ذلك . ولذا فلابد من أن يأخذ تحليل وتركيب الظاهرة الاقتصادية وغيرها من الظواهر الاجتماعية في ذهن الباحث شكلاً تجريدياً ويصبح التجريد العلمي شكلاً ضرورياً لا غنى عن استخدامه في تحليل وتركيب الظواهر الاجتماعية المختلفة .

## ٣- التجريد العلمي للظواهر الاقتصادية : [١]

يفهم من التجريد عادة أنه الانسلاخ عن الواقع الموضوعي . أو هو عبارة عن حالة تصور ذهني لا ارتباط بينها وبين الواقع المحدد والملموس

[١] مرجع سابق.

إلا أن هذا التفسير لفكرة التجريد يتعارض مع المفهوم الدقيق للتجريد العملي.

إن التجريد العلمي هو طريقة من طرائق البحث العلمي يمكن استخدامها عند دراسة نظام متشابك من الظواهر . فنحن نلاحظ أن النظام الاقتصادي يتألف من مجموعة من الظواهر والعلاقات الاقتصادية المتعددة الجوانب والأشكال . وهذه الظواهر والعلاقات تشكل في ترابطها الصورة المحددة والملموسة لهذا النظام ، بالرغم من أن بعضها يظهر للعيان وكأنها ظواهر منفصلة عن بعضها البعض . فنحن ترى السلعة والنقد أحياناً باعتبارهما ظاهرتين اقتصاديتين مستقلتين علماً أنهما تشكلان فيما بينهما نظاماً مترابطاً من العلاقات السلعية – النقدية .

إن المعرفة الملموسة والشاملة لأي نظام اقتصادي تستلزم الإحاطة بكل جوانبه وعناصره ، والإحاطة كذلك بالعلاقات الضمنية القائمة بين هذه الجوانب والعناصر الاقتصادية المختلفة . ولكن حتى نتمكن من الوصول إلى المعرفة الشاملة والملموسة وجب عدم دراسة النظام الاقتصادي ككل. ونظراً لصعوبة البحث في تناول هذا النظام دفعة واحدة فلا بد من اللجوء إلى التبسيط أي تحليل النظام إلى العناصر والأجزاء المكونة له والبحث في كل جزء على حدة . ومن خلال تركيب المعرف الجزئية للظواهر المختلفة يمكن التوصل إلى المعرفة الشاملة حول النظام ككل . وعندما نقوم بتجريد ظاهرة اقتصادية عن بقية الظواهر فإن مثل هذا التجريد لا يعني بأي حال من الأحوال الانسلاخ عن الحقائق الموضوعية

بقدر ما يقصد به أسلوب في المعالجة العلمية لجوانب النظام الاقتصادي بصورة متدرجة وانتقالية . والتجريد بهذا المعنى يهدف إلى تسهيل البحث العلمي من أجل التوصل إلى نتائج علمية محددة .

إن التجريد العلمي متخذ في ذهن الباحث الاقتصادي مراحل مختلفة ، ففي المرحلة الأولى يجب تحديد الشكل الخارجي للظاهرة موضوع البحث وفي المرحلة الثانية ينتقل للتحليل من تحديد الشكل إلى تحديد جوهر ومحتوى الظاهرة الاقتصادية.

وإذا أمكن تحديد العناصر والعلاقات الضمنية المكونة للظاهرة أمكن بالتالي معرفة عوامل نشوء الظاهرة واتخاذها شكلاً معيناً . وبعد الانتهاء من دراسة ظاهرة معينة تبدأ المرحلة التالية في بحث ظاهرة أخرى وهذا حتى يمكن بالنهاية الوصول إلى معرفة وإدراك طبيعة جميع الظواهر الاقتصادية ومن ثم العلاقات الضمنية والترابط بين هذه الظواهر

ويتم التعبير عن المعرفة العلمية بواسطة مجموعة من المفاهيم والمقولات الاقتصادية فعندما يتم البحث في طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي مثلاً فإن هذا البحث يتوصل في النهاية إلى تحديد علاقاته في صورة مفاهيم ومقولات اقتصادية محددة . إن دراسة كل من السلعة والنقد والقيمة ورأس المال والربح والفائدة توضح جانباً معيناً من الاقتصاد الرأسمالي . وبإيجاد العلاقة فيما بينها جميعاً يمكن أن نوضح الجوانب المتعددة للعلاقات الاقتصادية في النظام الرأسمالي .

ولابد أخيراً من إبداء الملاحظات التالية بخصوص المنهج في علم الاقتصاد :

آ- أن العلاقات الاقتصادية بصورة عامة ليست علاقات ساكنة وإنما هي علاقات تتصف بالديناميكية والتغير والحركة والانتقال من شكل إلى آخر . وإن طريقة البحث يجب أن تتناول أيضاً حركة التغير في هذه العلاقات أي يجب أن تتناول نشوءها وتغيرها في آن واحد.

ب- أن هذا التغير في العلاقات الاقتصادية يتخذ صورة الانتقال من الأشكال البسيطة إلى الأشكال المركبة – وإن طريقة البحث تبدأ عاجة من دراسة الأشكال البسيطة وتنتهي بدراسة الأشكال الأكثر تعقيداً . إن دراسة النظام الرأسمالي مثلاً أول ما تتناول دراسة السلعة باعتبارها أبسط أشكال الظواهر الاقتصادية ثم تنتقل إلى دراسة الظواهر المعقدة .

جـ - إن عالم الاقتصاد يختار لموضوع البحث الحقائق الجوهرية والأساسية ويترك جانباً الظواهر العارضة والتي تظهر بفعل الصدفة .

د – بالرغم من أن التجريد العلمي يبقى أسلوباً أساسياً وملائماً لتحليل الظواهر الاقتصادية . إلا أن ذلك لا يعني استحالة اللجوء إلى التجارب التطبيقية في الميادين الاقتصادية إذ من الممكن إجراء التجارب على بعض الإجراءات الاقتصادية في نطاق مؤسسة اقتصادية واحدة وذلك للتأكد من إمكانية تعميم نتائج هذه التجربة في المجالات الاقتصادية الأخرى .

## ٤- المذاهب في علم الاقتصاد :

إذا كانت المهمة الأساسية لعم الاقتصاد هي البحث في العلاقات والقوانين الاقتصادية السائدة في المجتمعات الاقتصادية المختلفة .

يمكن لنا حينئذ أن نستنتج بعض الملاحظات الأساسية :

١- إن دراسة علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع تتم من خلال ربط أشكال هذه العلاقات مع أشكال ومستوى تطور القوى المنتجة . نظراً لأن هذين العنصرين يشكلان معاً نمط الإنتاج الاجتماعي .

٢- نظراً للأهمية التي تحتلها العلاقات الاقتصادية في نظام العلاقات الإجتماعية فهي تؤثر وتتأثر بأشكال العلاقات الاجتماعية الأخرى كالعلاقات الحقوقية و السياسية إلا أن علم الاقتصاد لا يتعرض عادة إلى العلاقات الاجتماعية الأخرى إلا ضمن الخطوط العامة للنتائج المترتبة على العلاقة المتبادلة بينها وبين العلاقات الاقتصادية .

٣- يتعرض علم الاقتصاد إلى السياسة الاقتصادية للدولة والإجراءات التي تتخذها في المجال الاقتصادي . لأن لهذه السياسة وهذه الإجراءات عادة تأثيرها الخاص على مجرى الحياة الاقتصادية وفعل القوانين الاقتصادية الموضوعية . وبهذه المناسبة من المفيد لفت الانتباه إلى أن ما يسمى بالقوانين الاقتصادية التي تصدرها الدولة أمر آخر يختلف كلياً عن مفهوم القوانين الاقتصادية الموضوعية التي أشرنا إليها في فقرة سابقة

وفي علم الاقتصاد كما في أي علم اجتماعي آخر ، توجد مدارس ومذاهب مختلفة . فالمدرسة الذاتية في الاقتصاد تعد العلاقة الاقتصادية علاقة ذاتية بحتة بين الإنسان والأشياء . وحسب هذا الاتجاه فإن الموقف الذاتي للإنسان والذي يعكس مجموعة المشاعر والدوافع النفسية للسلوك الاقتصادي هو الذي يشكل موضوع علم الاقتصاد. وفيما بعد سنرى كيف أن بعض نظريات القيمة الذاتية كنظرية المنفعة ونظرية المنفعة الحدية تتبنى المذهب الذاتي في تفسير القيمة . كما نرى أن كينز

وأنصاره يتخذون من علم النفس أحد المنطلقات الأساسية في تفسيرهم للعلاقات والظواهر الاقتصادية .

أما المدرسة الموضوعية فهي تعتبر العلاقات الاقتصادية علاقات موضوعية وتخضع للقوانين الموضوعية التي تفعل فعلها خارج إرادة ووعي الإنسان . وحسب هذا الاتجاه لا يمكن الأخذ بالدوافع النفسية والسلوك الذاتي لتفسير جوانب الحياة الاقتصادية . فالسلوك الذاتي والدوافع الذاتية ما هي إلا شكل من أشكال الوعي الاجتماعي الذي يتحدد من ناحية أخرى بفعل شروط الحياة الموضوعية المختلفة التي تحيط بالإنسان . وهذه المدرسة ترفض أن يكون علم النفس وما شابهه مفتاحاً لإدراك أبعاد الحياة الاقتصادية . وإنما على العكس من ذلك فإن إدراك القوانين الموضوعية للحياة الاقتصادية هو الذي يساعد على فهم الدوافع النفسية للسلوك الاقتصادي والأشكال التي يتخذها في المراحل المختلفة للتطور الاجتماعي .

obeikandl.com

## أسئلة نموذجية للتفكير والمساعدة على استيعاب محتويات الفصل:

- ما هو المقصود بموضوع علم ما من العلوم الطبيعية أو الاجتماعية وموضوع علم الاقتصاد بصورة خاصة (الحاجات ـ وسائل إشباعها) ؟
- عملية العمل والإنتاج هي علاقة بين الإنسان والطبيعة وعلاقة ذات طبيعة اجتماعية ، ما هي عناصر عملية العمل ؟ وما هو الفارق بين النشاط الإنساني (العمل) والنشاط الحيواني ـ الناتج أو المنتج حصيلة عملية العمل ؟
- ما هو المقصود بإنتاجية العمل ؟ و ما هي أهم العوامل لتحقيق زيادة إنتاجية العمل ؟
- التعاون في العمل وأشكاله ـ ما هو المقصود بتقسيم العمل وأشكاله المختلفة؟
- إن الغاية من عملية الإنتاج تحقيق عملية الاستهلاك وتتوسط بينهما عمليتي. التبادل والتوزيع ـ ما هو شكل العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك ؟ ـ ما هو المقصود بالتبادل والتوزيع ؟ـ هل تشكل هذه العمليات وحدة متكاملة ومترابطة؟ وما هو المقصود بعملية إعادة أو تجديد الإنتاج؟
- نمط الإنتاج الاجتماعي هو نظام متكامل من القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج ، ما هي عناصر القوى المنتجة وأشكال علاقات الإنتاج؟
- القانون الاقتصادي قانون اجتماعي موضوعي ـ ما هو المقصود بالقانون الموضوعي ؟ وما هي أنواع القوانين الاقتصادية؟

obeikandl.com

- إن البحث العلمي يتطلب إيجاد أساليب تسهل عملية البحث، ما هو أسلوب التحليل والتركيب؟ ماذا يعني التجريد العلمي وأهميته في دراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية؟
- ما هي أهم المذاهب والمدارس في علم الاقتصاد ؟

## النظام الاقتصادي الرأسمالي

لقد رأينا كيف أن علاقات الاقتصاد الرأسمالي كانت قد بدأت بالظهور في مرحلة معينة من تطور المجتمع الإقطاعي . ولكن قبل البدء بدراسة النظام الاقتصادي الرأسمالي يجب إبداء الملاحظات التالية :

أ- في المجتمعات السابقة للنظام الرأسمالي كان الاقتصاد الطبيعي هو الطابع الغالب والعام للحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي أي أن هذه المجتمعات كانت تهدف من عملية الإنتاج إلى تحقيق الاستهلاك المباشر دون أن يخضع الجزء الأكبر من المنتجات للتبادل في السوق أي أن الإنسان ينتج بهدف تحقيق رغباته واحتياجاته الشخصية المباشرة .

وإلى جانب الاقتصاد الطبيعي ظهرت علاقات التبادل وتطورت تدريجياً العلاقات السلعية – النقدية بدرجات متفاوتة حسب تطور تقسيم العمل الاجتماعي والحاجة إلى تبادل المنتجات . إلا أن علاقات التبادل والعلاقات السلعية – النقدية بقيت محصورة في حدود معينة ولم تصبح هي الطابع العام والغالب على العلاقات الاقتصادية رغم أنها نسبياً كانت أكثر تطوراً في النظام الإقطاعي منها في نظام الرق . وقد ساهمت هذه العلاقات السلعية – النقدية في انهيار الاقتصاد الطبيعي التي

تتنافى مع محتوى هذا الاقتصاد الذي لا يهدف إلى التبادل في السوق . وقد ظهرت عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك في الاقتصاد الطبيعي وفق المراحل التالية .

الإنتاج - التوزيع - الاستهلاك

ب – على العكس من ذلك فإن الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد سلعي . وعندما نقول اقتصاد سلعي فإننا نعني بأن القسم الأعظم من المنتجات يأخذ شكل السلعة أو البضاعة أي أنها تخضع للتبادل والبيع في السوق قبل أن تنقل من عملية الإنتاج إلى عملية الاستهلاك

الإنتاج – التبادل – التوزيع – الاستهلاك

إن أهم صفات النظام الرأسمالي تكمن في أن العلاقات السلعية – النقدية والتي بدأت بالتكون في المجتمعات السابقة للرأسمالية أصبحت هي الطابع الغالب في الاقتصاد الرأسمالي ، أي أن علاقات الإنتاج والعلاقات الاقتصادية عموماً تأخذ شكل العلاقات السلعية – النقدية .

فإذا كانت العلاقات السلعية – النقدية في المجتمعات السابقة للرأسمالية لا تبدو كظاهرة عامة في إطار الاقتصاد الطبيعي فإنه لا يمكن التفكير بوجود النظام الرأسمالي دون وجود وانتشار علاقات التبادل والتي تأخذ شكل العلاقات السلعية – النقدية .

جـ – لقد أشرنا في الفصل السابق بخصوص منهج وأسلوب علم الاقتصاد إلى أن المعرفة العلمية للعلاقات الاقتصادية المتشابكة تقتضي

دراسة الأشكال والظواهر الاقتصادية الأكثر بساطة ثم الانتقال منها إلى العلاقات والظواهر الأكثر تعقيداً . وهذا ينطبق على الظواهر الطبيعية و الظواهر الاجتماعية ومنها الظواهر الاقتصادية . وكما في العلوم الكيميائية حيث يبدأ التحليل العلمي بتحليل العناصر الكيميائية المكونة للظواهر الطبيعية – البسيط منها والمعقد – كما يشمل ذلك أيضاً البحث عن العلاقات التي تربط بين هذه العناصر ، كذلك في علم البيولوجيا يبدأ التحليل العلمي بدراسة الخلية وهي أبسط وحدة في الجهاز العضوي . إذ أن دراسة الخلية شرط لابد منه لفهم وإدراك العلاقات العضوية كلها . وإذا أردنا تطبيق هذا المنهج العمي على الظواهر الاقتصادية في النظام الرأسمالي فإنه من الضروري عند استخدام منهج علم الاقتصاد في دراسة وتحليل هذه الظواهر الانتقال من الشكل البسيط الذي بدأ به النظام الرأسمالي إلى العلاقات المعقدة ، لأن الناتج يتحول هنا إلى سلعة والسلعة تعد الخلية الاقتصادية الأساسية في النظام الرأسمالي .

إن دراسة السلعة أولاً ثم النقد ثانياً باعتبارهما الأشكال البسيطة والأولى في النظام الرأسمالي يتفق مع المنهج العلمي في تحليل النظام الرأسمالي . إن هذه الدراسة للسلعة والنقد تمكننا من فهم العلاقات الأكثر تعقيداً في النظام الرأسمالي وهي تعد شرطاً ضرورياً لابد منه لدراسة العلاقات الرأسمالية الأساسية كالعلاقة بين رأس المال والأجر ودراسة أشكال رأس المال وغيرها من الأشكال والعلاقات الرأسمالية

وإلى جانب دراستنا للعلاقات والظواهر الرأسمالية الأساسية والأولية والتي تعبر عنها السلعة والنقد فإننا سوف نلجأ إلى مقارنة العلاقات الاقتصادية الرأسمالية بالعلاقات التي يتصف بها الإنتاج السلعي البسيط . فقد كان الإنتاج السلعي البسيط يمثل في مرحلة سقوط الإقطاع الأساس في نشوء النظام الرأسمالي والعلاقات الرأسمالية ، أي أنه كان يمثل البذور الأساسية التي تكونت منها الرأسمالية .

ويفهم من الإنتاج السلعي البسيط الإنتاج الذي يقوم به الحرفيون والفلاحون الصغار الذين يملكون وسائل إنتاج خاصة بهم ويقومون بالعمل لصالحهم الخاص المباشر عن طريق إنتاج السلعة بيعها في السوق . إن الملامح الأساسية التي تصف الإنتاج السلعي البسيط هي :

١- وجود تقسيم اجتماعي في العمل ، أي أن كل منتج لا يستطيع أن يشكل بمفرده اقتصاداً متكاملاً . فهو ضمن مجموعة كبيرة من المنتجين يتخصص كل منهم بعمل معين والناتج المتحقق من عملهم لا يخدم رغباتهم بشكل مباشر وإنما يباع في السوق وهو بذلك يجب أن يشبع احتياجات الآخرين الذين يقومون بشراء هذا الناتج

٢- استقلالية هؤلاء المنتجين ، إذ أن اقتصادهم يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وللناتج المتحقق .

لقد كان الإنتاج السلعي البسيط أكثر الأشكال شيوعاً في المرحلة ما قبل الرأسمالية وظل يحتل حيزاً كبيراً في عملية الإنتاج في المراحل المبكرة للرأسمالية إلا أن التطور اللاحق للرأسمالية أدى تدريجياً

إلى زوال هذا الشكل البسيط في الإنتاج ليحل محل الإنتاج الرأسمالي الكبير . وبالرغم من أنه يلاحظ وجود مظاهر وبقايا هذا الشكل البسيط في الإنتاج إلا أنه لا يحتل مكانة أساسية في عملية الإنتاج الرأسمالي والعلاقات الرأسمالية

## السـلعة

يطلق اسم السلعة على الناتج الذي تحققه عملية الإنتاج من أجل التبادل . وعندما ينظر المرء إلى السلعة كما تبدو في عملية التبادل في السوق فإنه يلاحظ أن لهذه السلعة صفتين أساسيتين . الصفة الأولى هي أن السلعة شيء مادي يشبع حاجة إنسانية معينة ( كالخبز الذي يشبع حاجة الإنسان إلى الغذاء ) وهذه الصفة هي ما يطلق عليها عادة القيمة الاستعمالية . أما الصفة الثانية التي تملكها السلعة فهي إمكانية مقايضتها بسلعة أخرى وفق نسبة معينة وهذه الصفة الثانية للسلعة هي ما ندعوه بالقيمة التبادلية .

١- القيمة الاستعمالية للسلعة :

تستطيع القيمة الاستعمالية للسلعة أن تلبي نوعين من الحاجات ، النوع الأول و هو ما يطلق عليه الحاجات الإنتاجية كالقيمة الاستعمالية التي تحملها الآلة والمواد الأولية التي تخدم حاجات عملية الإنتاج . أما النوع الثاني فإنه يتمثل في الحاجات الشخصية الإنسانية المادية منها والمعنوية كالألبسة والمواد الغذائية والتي تلبي حاجات إنسانية مادية بينما تلبي القيمة الاستعمالية التي يحملها الكتاب والمذياع حاجات إنسانية معنوية .

إن القيم الاستعمالية التي تحملها السلع تشكل المحتوى المادي للثروة الاجتماعية وإن استمرار وجود الفرد والجماعة يتطلب استمرار إنتاج هذه القيم الاستعمالية فالفرد مثلاً يحتاج بصورة دائمة إلى المواد الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية . صحيح أن الطبيعة تمنح الإنسان أنواعاً مختلفة ومتعددة من القيم الاستعمالية كالهواء والماء مثلاً ولكن هذه القيم الاستعمالية تكون جاهزة في الطبيعة دون أن يحتاج الإنسان إلى بذل أي جهد في تحقيقها أما القسم الأعظم من القيم الاستعمالية فإنه يتجسد في السلع التي ينتجها العمل الإنساني .

وحتى يتحول الناتج الذي يحققه العمل إلى سلعة يجب أن يتوفر فيه المقدرة على إشباع حاجات الآخرين . فلقد كان الهدف من الناتج في الاقتصاد الطبيعي هو إشباع حاجات المنتجين المباشرة له. أما إذا كانت السلعة تعني الناتج الخاضع للتبادل مع الآخرين فيجب أن يتوفر فيها شرط إشباع حاجات الآخرين وباختصار يجب على القيمة الاستعمالية للسلعة أن تمثل قيمة استعمالية اجتماعية.

ولكن ليس من الضروري أن يتحول كل ناتج يحمل قيمة استعمالية تشبع حاجات الآخرين إلى سلعة. فعندما يقدم الفلاح إلى الإقطاعي قسماً من الناتج المتحقق في أرضه على شكل ريع الأرض فإن هذا القسم من الناتج لا يخدم حاجات الفلاح وإنما يلبي حاجات الآخرين وهم الإقطاعيون في هذه الحالة . وهذا القسم من الناتج المسمى بالناتج الفائض لا يتحول إلى سلعة . لأن هذا الناتج الفائض يقدم إلى الإقطاعي بدون مقابل أي دون

تبادل بسلعة أخرى . ولذا يمكن الاستنتاج بأنه بالإضافة إلى ضرورة توفر القيمة الاستعمالية يجب أن يتوفر في الناتج وجود قيمة تبادلية له حتى يصبح هذا الناتج سلعة . أي يجب مبادلة القيمة الاستعمالية للناتج بقيم استعمالية أخرى وفق نسب معينة . وباختصار يجب أن يتوفر في الناتج شرطان أساسيان حتى يتحول إلى سلعة : القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية .

ففي الاقتصاد الطبيعي ( الإنتاج من أجل الاستهلاك المباشر ) يكون للناتج قيمة استعمالية ولكنه لا يحمل قيمة تبادلية . وفي هذه الحالة لا يتحول الناتج إلى سلعة . فالقيمة الاستعمالية تتوفر إذن في الناتج سواء استخدم من أجل الاستهلاك المباشر أم استخدم كسلعة للتبادل بسلعة أخرى . أما في الاقتصاد السلعي كالاقتصاد الرأسمالي فالقيمة الاستعمالية وهي المحتوى المادي للسلعة يجب أن تحمل صفة اجتماعية أخرى هي القيمة التبادلية .

وبكلمة أخرى ليس كل ناتج سلعة وإنما كل سلعة هي ناتج خاضع للتبادل يحمل قيمة استعمالية وقيمة تبادلية .

٢-القيمة التبادلية :

تبدو القيمة التبادلية للوهلة الأولى عبارة عن علاقة تبادل بين كميات من سلع مختلفة أو عبارة عن تناسب يتم بموجبه تبادل قيم استعمالية لسلع متباينة فعندما يتم تبادل قميص مقابل حذاء فهذا يعني أن القيمة التبادلية للقميص الواحد تساوي حذاءً واحداً فقط .

ومن المعلوم أن منتجي السلع يقومون بعملية تبادل السلع منذ زمن طويل ، أحياناً بصورة مباشرة أي سلعة مقابل سلعة وهذا ما ندعوه بالمقايضة ، ثم أصبح تبادل السلع فيما بعد يأخذ شكلاً غير مباشر أي بواسطة النقد . فالمنتج يبيع السلعة بالنقد حتى يحصل على سلعة أخرى بواسطة النقد . وفي الفترة القادمة عندما ندرس أشكال القيمة فإننا سوف ننتقل من الشكل البسيط المباشر للتبادل إلى الأشكال المعقدة وغير المباشرة . أي أن هذه الدراسة ستتناول الجانب التاريخي في تطور أشكال التبادل . لأن فهم الأشكال البسيطة والأولية في التبادل سيساعدنا على فهم الأشكال الأكثر تعقيداً . إلا أن هذه الدراسة سوف لا تقتصر على أشكال القيمة التبادلية . وقد أثار محتوى وجوهر التبادل جدلاً كبيراً بين علماء الاقتصاد الكلاسيكيين منهم والمعاصرين . وهذا الاهتمام الذي أثاره موضوع القيمة يمكن تفسيره بأن الاقتصاد الرأسمالي الذي بدأ بالظهور في القرن السابع عشر هو كما ذكرنا اقتصاد سلعي أي أن الناتج يتحول إلى سلعة له قيمة استعمالية وقيمة تبادلية . ففي الاقتصاد الطبيعي عندما يقوم الإنسان بالإنتاج من أجل الاستهلاك المباشر وليس بهدف التبادل في السوق فمن الطبيعي إذن ألا يثير موضوع القيمة التبادلية أي اهتمام نظري أو عملي . أما في الاقتصاد الرأسمالي السلعي فإن الإنسان ينتج من أجل التبادل في السوق وتحقيق الربح . ولهذا كان من الطبيعي أن يهتم علماء الاقتصاد بدراسة وتحليل القيمة التبادلية . فإذا قلنا أنه من الضروري أن يتوفر في السلعة قيمة استعمالية فهذا أمر مفروغ منه لأن الناس لا يشترون السلع في السوق بدون

أن يكون لها قيمة استعمالية تقوم بإشباع حاجة إنسانية معينة أما ما يثير الجدل والاهتمام فهو القيمة أو القيمة التبادلية في السوق .لأن المنتج الرأسمالي يهمه كثيراً أن يعرف فيما إذا كانت السلعة تحقق قيمتها التبادلية في السوق أم لا . لأن تحقيق الربح يتوقف على السعر الذي تباع به السلعة في السوق .

حول موضوع القيمة والقيمة التبادلية توجد نظريات مختلفة كل منها يحاول تفسير القيمة من وجهة معينة . فظاهرة القيمة والقيمة التبادلية في السوق ليست ظاهرة طبيعية لا يختلف اثنان حول صحة القوانين التي تحكمها ، وإنما هي ظاهرة اقتصادية اجتماعية . وفي أية ظاهرة اجتماعية اقتصادية تتباين الآراء حول تفسير محتوى هذه الظاهرة . إذن يمكن تصوير صفات وشروط السلعة بالشكل التالي :

| القيمة الاستعمالية | السلعة | القيمة التبادلية |
|---|---|---|
| هي مجموعة الصفات المادية التي تحملها السلعة والتي بواسطتها يمكن تلبية حاجات الفرد والمجتمع . وهي :<br>١- قيم استعمالية تلبي حاجات الفرد كالمواد الغذائية<br>٢- قيم استعمالية تلبي حاجات الإنتاج كالآلة والمواد الأولية | هي الناتج الذي يلبي حاجات إنسانية والخاضع للتبادل مع ناتج آخر | هي علاقة تناسب يتم بموجبها تبادل سلعة مقابل سلعة أخرى وهي في جوهرها علاقة بين منتج ومنتج أخر يتبادلان فيما بينهما نتاج عملهما. مثال :<br>( فأس = ٢٠ كغ حبوب ) |

وقد لاقت دراسة القيمة التبادلية اهتماماً خاصاً . وتناولت هذه الدراسة أشكال القيمة التبادلية التي صادفتها عملية التبادل عبر مراحل التطور التاريخي للعلاقات التبادلية كما أن هذه الدراسة لم تقتصر على

شكل القيمة التبادلية وإما تناولت أيضاً محتوى وجوهر القيمة التبادلية والذي كان الموضوع الأساسي لنظريات القيمة .

## ٣-أشكال القيمة التبادلية :

نشأ التبادل كما أشرنا في مرحلة من التطور الاقتصادي تميزت بظهور التقسيم الاجتماعي للعمل. ومنذ ذلك الحين اتخذت القيمة التبادلية أشكالاً تنسجم مع مستوى ودرجة تطور العلاقات التبادلية كان آخرها الشكل النقدي للقيمة . وهذا الشكل لم يكن في الماضي هو الشكل الشائع والمألوف الذي ساد العلاقات التبادلية وإنما سبقته إلى الظهور أشكال مختلفة للقيمة التبادلية . [١]

### ٣-١- الشكل البسيط :

إن أقدم أشكال القيمة هو ما يطلق عليه عادة الشكل البسيط والعفوي للقيمة التبادلية . وكان هذا الشكل منسجماً مع الأشكال البدائية للعلاقات التبادلية وقد بدأت بين عدد محدود من المنتجين الذين تكون لديهم فائض من الناتج . وهكذا انحصرت عملية التبادل في حدود ضيقة للغاية وذلك بسبب انعدام التنوع في السلع الخاضعة للتبادل فضلاً عن محدودية الإنتاج وانخفاض مستواه وهذا والتبادل الذي ظهر في شكل سلعة مقابل سلعة أخرى كان يتم غالباً بصورة عفوية وتحكمه الصدفة التي تجمع بين المتبادلين ، إذ انعدمت في تلك المرحلة العلاقات التبادلية المنظمة التي تتسم عادة بالدورية والتكرار . وحسب الشكل

[١] فريدريك بولون – الاقتصاد العام – ترجمة د. شمس الدين عبد الإله صفحة ١١٥



obeikandl.com

البسيط للقيمة فإن التعبير عن قيمة سلعة ما يتم بواسطة سلعة أخرى معادلة لها . كأن نقول مثلاً :

س سلعة آ = ع سلعة ب

أو ١٠ م نسيج = ٤٠ كغ حبوب

وتبدو هذه المعادلة التبادلية البسيطة على شكل علاقة كمية بين السلعة آ وهي النسيج وبين كمية من السلعة ب وهي الحبوب . وهذا الشكل البسيط للقيمة يشترط إذن وجود طرفين في المعادلة التبادلية بين سلعة وسلعة أخرى .ففي الطرف الأول تقف السلعة آ تبحث عن قيمتها في سلعة أخرى ب والتي تقف في الطرف المقابل لتقوم بعملية التعبير عن قيمة السلعة الأولى . أي أننا ننسب السلعة آ التي تبحث عن قيمتها إلى سلعة أخرى ب وهي تعبر عن قيمة السلعة الأولى . فالسلعة الأولى آ- ( النسيج) يطلق عليها السلعة المنسوبة بينما تمثل السلعة ب ( الحبوب ) السلعة المعادلة أي التي تجسد القيمة المعادلة للسلعة المنسوبة

## ٣-٢- الشكل الواسع :

بفعل التطور الكمي والنوعي الذي تحقق في عملية الإنتاج توسعت نسبياً العلاقات التبادلية وتنوعت المنتجات الخاضعة للتبادل وقد حل الشكل الواسع محل الشكل البسيط للتبادل . وحسب هذا الشكل فإن السلعة التي يراد مبادلتها لا تجد مقابلها سلعة واحدة معادلة لها كما هو الحال في الشكل البسيط . وإنما أصبح بالإمكان في الشكل الواسع للقيمة التبادلية مقارنة وقياس السلعة ( آ ) بعدد من السلع يقوم كل منها

بدور المعادل لها ، أي أن السلعة المنسوبة تجد تعبيراً عن قيمتها في عدد من السلع وهذه السلع التي يعبر كل منها عن قيمة السلعة المنسوبة تشكل السلع المعادلة :

## ٢-٢- الشكل الواسع :

بفعل التطور الكمي والنوعي الذي تحقق في عملية الإنتاج توسعت نسبياً العلاقات التبادلية وتنوعت المنتجات الخاضعة للتبادل وقد حل الشكل الواسع محل الشكل البسيط للتبادل . وحسب هذا الشكل فإن السلعة التي يراد مبادلتها لا تجد مقابلها سلعة واحدة معادلة لها كما هو الحال في الشكل البسيط . وإنما أصبح بالإمكان في الشكل الواسع للقيمة التبادلية مقارنة وقياس السلعة ( آ ) بعدد من السلع يقوم كل منها بدور المعادل لها ، أي أن السلعة المنسوبة تجد تعبيراً عن قيمتها في عدد من السلع وهذه السلع التي يعبر كل منها عن قيمة السلعة المنسوبة تشكل السلع المعادلة

فإن التبادل لا يزال يقوم على الشكل المباشر للتبادل فكما هو الحال في الشكل البسيط فإنه يتم حسب الشكل الواسع مبادلة سلعة ما مقابل إحدى السلع المعادلة لها . إلا أن الشكل الواسع وخلافاً للشكل

البسيط قد تصادفه بعض الصعوبات . فالتبادل في الشكل البسيط كان مقتصراً على سلعتين دون أن تصادفه أية صعوبات إذ يشترط فقط توفر الحاجة والرغبة لدى المتبادلين في تملك كل منهما لسلعة الأخرى . إلا أن الصعوبة قد تظهر في الشكل الواسع عندما يريد صاحب الماشية مثلاً الحصول على حبوب إلا أن مالك الحبوب لا يحتاج إلى ماشية وإنما إلى نسيج ، وهكذا تزداد عملية التبادل تعقيداً كلما تزايد عدد المنتجات التي تدخل نطاق التبادل وكلما وجدت السلعة التي يراد تبادلها عدداً أكبر من السلع المعادلة لها . إلا أنه أمكن مع مرور الزمن التغلب نسبياً على هذه الصعوبات عندما حل الشكل العام للقيمة محل الشكل الواسع للقيمة التبادلية .

### ٣-٣- الشكل العام للقيمة :

وحسب هذا الشكل فإن السلعة المنسوبة التي يراد مبادلتها لا تجد أمامها مجموعة من السلع معادلة لها وإنما سلعة واحدة تكون بمثابة المعادل العام لجميع السلع . فقد انفصلت من بين مجموعة السلع سلعة واحدة تحمل بعض الصفات الخاصة واتفق عليها لتكون الشكل العام والمعادل للقيمة . إذ أصبح بإمكان أي منتج أن يبادل سلعته مقابل سلعة واحدة وبواسطة هذه الأخيرة يستطيع الحصول على أية سلعة أخرى وبذلك حل الشكل العام للقيمة محل الشكل الواسع للقيمة وأصبح شكل التبادل والقيمة التبادلية كالتالي:

ع سلعة ب =

أو

وسلعة ت = س سلعة آ

أو

ه سلعة ث =

وهكذا

كما يمكن تمثيل هذه المعادلة بالشكل التالي :

| شكل القيمة | | القيمة أو السلعة المنسوبة | | القيمة أو السلعة المعادلة |
|---|---|---|---|---|

| الشكل العام | ٤٠ كغ حبوب = |
|---|---|
| | أو |
| | ٢٠ م نسيج = |
| | أو |
| ← | ١ رأس ماشية |
| | ٢ فأس = |
| | أو |
| | ٣ غرام ذهب = |

وحسب هذا المثال تقوم الماشية بدور المعادل العام لقيم جميع السلع الأخرى وأصبح ممكناً بواسطة هذه السلعة التعبير عن قيم جميع السلع الأخرى ، وأصبح هناك شكل موحد لتبادل جميع السلع مقابل



obeikandl.com

سلعة واحدة ، وباستطاعة مالك الحبوب مثلاً مبادلة الحبوب بالماشية أولاً ثم مبادلة الماشية بأية سلعة يشاء ( نسيج مثلاً )

وفي تلك المرحلة التي وصلت إليها عملية التبادل قامت عدة سلع أحياناً بدور المعادل العام لجميع السلع الأخرى ، فإلى جانب الماشية وجدت الحبوب أيضاً كسلعة معادلة لجميع السلع . وقد اختلفت السلع التي تقوم بدور المعادل العام من مجتمع إلى آخر إذ تجد في مجتمع ما الماشية أو الحبوب وفي مجتمع آخر قد يكون النسيج أو الفرو هو المعادل العام بينما اختفت السلع الأخرى كشكل للقيمة المعادلة لباقي السلع وظهر بذلك الشكل النقدي للقيمة .

### ٣-٤- الشكل النقدي للقيمة :

في الشكل النقدي للقيمة بدأت المعادن الثمينة تقوم بدور المعادل العام لقيم جميع السلع الأخرى . إذ أن وجود بعض المزايا الخاصة بالمعادن الثمينة مثل وحدة الشكل وإمكانية التجزئة إلى وحدات كمية صغيرة وكذلك سهولة التداول وقدوتها على المقاومة وحفظ القيمة ، وقدرتها على التعبير عن قيمة كبيرة بكمية صغيرة منها بسبب ارتفاع قيمتها الخاصة نفسها ، كل هذه المزايا التي لا تتوفر في أية سلعة أخرى جعلت من الممكن أن تقوم المعادن الثمينة بهذا الدور كوسيلة قياس ومقارنة ومعادلة السلع بعضها البعض . وأصبح المعادل العام لباقي السلع يقتصر على سلعة واحدة بينما تعددت أحياناً السلع التي قامت بهذه الوظيفة في الشكل الواسع للقيمة . وأصبح شكل التبادل والقيمة التبادلية كالتالي:

| شكل القيمة | | القيمة أو السلعة المنسوبة | | القيمة أو السلعة المعادلة |
|---|---|---|---|---|

| الشكل النقدي | ٤٠ كغ حبوب = أو ١٠ م نسيج = أو ١ رأس ماشية = أو ٢ فأس = | ٣ غرام ذهب |
|---|---|---|

وقد ظهر النقد كمعال عام لجميع السلع الأخرى قيل الميلاد بزمن طويل وذلك عندما ظهرت المعادن الثمينة في بلاد الإغريق والإمبراطورية الرومانية . وتدريجياً حلت المعادن الثمينة محل السلع الأخرى كمعادل عام للقيمة وبصورة نهائية ، وقد ظل الذهب والفضة زمناً طويلاً يمارسان دور النقد جنباً إلى جنب إلى أن أصبح الذهب في أواخر القرن التاسع عشر المعادل النقدي الوحيد للقيمة .

إن ما يميز المعادن الثمينة هو وجود بعض الصفات الطبيعية فيها والتي لا تتوفر في باقي السلع الأخرى . وهذه الصفات هي :

obeikandl.com

آ – وحدة الشكل :

تتميز المعادن الثمينة بوحدة الشكل والتكوين . وهذه الصفة التي تميز المعادن الثمينة لها أهمية بالغة بالنسبة لقياس قيم السلع الأخرى . فعندما تتم مبادلة السلع بالذهب فإننا نقيس هذه السلع بالنقد الذهبي . وحتى يمكن التعبير عن قيم هذه السلع فمن الضروري أن تكون وحدات النقد ( الذهب أو الفضة ) ذات نوعية واحدة . ويبقى الفارق مقتصراً على الناحية الكمية فقط . فالوحدات النقدية من الذهب أو الفضة ذات شكل ومحتوى واحد . والفارق الوحيد بينهما هو أنها ذات أوزان مختلفة .

ب- تجزئة المعادن الثمينة :

خلافاً لأي سلعة أخرى كالفرو مثلاً فإنه بالإمكان تجزئة المعادن الثمينة إلى أجزاء يمثل كل جزء منها قيمة معينة . وإن تجزئة المعان الثمينة كالذهب والفضة لا تغير شيئاً من طبيعتها . وهذه الصفة التي تتميز بها المعادن الثمينة تسهل عملية تبادل السلع لأن كل سلعة لها قيمة خاصة بها . فالقيم التي تمثلها أجزاء المعدن الثمين تساعد على قياس القيم المختلفة للسلع الأخرى . فالليرة الذهبية مثلاً تنقسم إلى وحدات أصغر منها ويمكن بواسطة كل وحدة من هذه الوحدات قياس ومبادلة سلع مختلفة تحمل نفس القيمة التي تحملها هذه الوحدة .

جـ - سهولة التداول :

إن وحدات صغيرة الوزن من المعادن الثمينة ( الفضة أو الذهب ) تمثل قيمة مرتفعة وهي في نفس الوقت سهلة التداول والانتقال من يد

وأخرى . ويمكن لهذه الوحدات الصغيرة أن تقوم بدور الوسيط في عملية تداول كمية كبيرة من السلع الأخرى .

### د- المقاومة والمحافظة على القيمة :

إن المعادن الثمينة خلافاً لأية سلعة أخرى تتصف بإمكانية المقاومة والبقاء فترة طويلة من الزمن دون أن تفقد شيئاً كبيراً من القيمة التي تمثلها . وهذا ما كان ما يفسر قدرة الذهب أو الفضة على القيام بصورة دائمة بمهمة قياس قيم السلع الأخرى .

وخلاصة القول فإن تطور ظروف وشروط علاقات التبادل استلزم بالضرورة أن تقوم المعادن الثمينة في مرحلة ما من تطور هذه العلاقات بدور النقد . وقد خرجت المعادن الثمينة من مجموعة السلع الأخرى لتقوم بهذا الدور نظراً للصفات التي تمتلكها والتي سبق شرحها . إن المعادن الثمينة كسلعة لها قيمة استعمالية أساسية تنبثق من الصفات الطبيعية الكيميائية والفيزيائية التي تحملها ، وهذه الصفات تساعد على استخدام المعادن الثمينة في عملية الإنتاج وذلك عندما يتم إنتاج سلع الزينة أو عندما تستعمل في تركيب الأسنان الصناعية . إلا أنها عندما استخدمت كنقد فإن المعادن الثمينة حصلت على قيمة استعمالية أخرى بالإضافة إلى قيمتها الاستعمالية الأساسية فقد أصبحت تستخدم أيضاً لقياس قيمة السلعة ووسيلة لمبادلة السلع بعضها ببعض . فقد أصبح بإمكان المرء أن يبادل سلعته بالنقد ويحصل بواسطة هذا النقد على سلعة أخرى تلبي حاجاته ورغباته وهكذا فإن المعادن الثمينة بالإضافة

إلى قيمتها الاستعمالية الأساسية أصبحت لها قيمة استعمالية أخرى عندما تستعمل كنقد وتقوم بدور المعادل العام أو المقياس العام لقيم جميع أنواع السلع . وفي مرحلة لاحقة من تطور الاقتصاد السلعي – النقدي حل تدريجياً النقد الورقي محل الذهب كمقياس للقيمة التبادلية وهو الشكل الشائع في الوقت الحاضر .

النقد

عند دراستنا لتطور أشكال القيمة التبادلية وجدنا أن النقد أصبح في النهاية هو المعادل العام لجميع قيم السلع الأخرى وأصبح بذلك الشكل السائد في معظم المجتمعات وفي علاقة التبادل في السوق تظهر السلعة في طرف والنقد في طرف آخر ، أي أن السلعة والنقد هما قطبا العلاقات التبادلية والتي تظهر على شكل نظام من العلاقات السلعية النقدية .

وقد بحثنا في الفصول والأبحاث السابقة موضوع السلعة ، ومن الضروري الإلمام أيضاً بموضوع النقد . لأنه لا يمكن الإحاطة بالاقتصاد السلعي الرأسمالي دون معرفة جوهر السلعة وماهية النقد .

وحتى يمكن تعرف النقد فلا بد من تحليل الوظائف الخاصة التي يقوم بها في عملية التداول في السوق .

٢-وظائف النقد :

٢- ١- الوظيفة الأولى : مقياس القيمة ومعيار السعر .



obeikandi.com

إن الوظيفة الأولى التي يؤديها النقد هي وظيفة مقياس القيمة ومعيار السعر .

فعندما نقول أن قيمة أو سعر السلعة يعادل كذا من الوحدات النقدية ( الليرة مثلاً ) فإننا نقيس هذه القيمة وهذا السعر بالنقد .

ولكن حتى يستطيع النقد القيام بهذه الوظيفة يجب أن يحمل هو أيضاً قيمة . لأنه لا يمكن قياس أشياء ذات قيمة بواسطة شيء آخر لا يحمل أي قيمة . فإذا ما تم قياس قيمة السلع بالذهب فإن الذهب بحد ذاته يمثل قيمة وهكذا يصبح بالإمكان مقارنة قيم جميع السلع بمقياس نوعي واحد . وإن وجود هذا المقياس النوعي يجعل بالإمكان قياس ومقارنة السلع بعضها ببعض من الناحية الكمية . كان نقول أن سلعة ما تساوي ثلاثة غرامات من الذهب وسلعة أخرى تساوي ستة غرامات من الذهب . فكل من السلعتين تقاس بمقياس نوعي واحد هو الذهب والاختلاف هو فقط من زاوية الحم لأن قيمة السلعة الثانية تساوي ضعف قيمة السلعة الأولى [1].

وإذا اتخذ النقد شكل الذهب وأمكن بواسطته قياس قيم السلع الأخرى فإن قيمة الذهب تقاس بنفس الوقت بواسطة القيم التي تمثلها السلع الأخرى وذلك حين يتم التناسب بين الذهب وغيره من السلع. إلا أنه يلاحظ أن قيمة السلعة تتغير باستمرار نتيجة تغير إنتاجية العمل ، وكذلك فإن قيمة الذهب لا تبقى ثابتة . لأن قيمة الذهب باعتباره سلعة

[1] مجموعة من المؤلفين – الاقتصاد السياسي – دار الجماهير دمشق صفحة ٩٨



obeikandi.com

ترتبط أيضاً بتغير إنتاجية الذهب . وإذا كان السعر هو التعبير النقدي من القيمة ( مثلاً أن سعر السلعة كذا غرام من الذهب ) فإن السعر يرتبط من ناحية بقيمة السلعة ومن ناحية أخرى بقيمة الذهب إذا كان الذهب هو المعادل النقدي العام لقيم جميع السلع الأخرى . ويمكننا أن نبين العلاقة بين قيمة السلعة وقيمة الذهب من جهة والسعر من جهة أخرى بالحالات التالية :

| | قيمة السلعة | قيمة الذهب | السعـــر |
|---|---|---|---|
| الحالة الأولى | ارتفاع | ثابت | ارتفاع |
| الحالة الثانية | انخفاض | ثابت | انخفاض |
| الحالة الرابعة | ثابت | انخفاض | ارتفاع |

وهكذا يتغير السعر بصورة طردية مع تغير قيمة السلعة وبصورة عكسية مع تغير قيمة الذهب . فإذا كانت قيمة السلعة مرتبطة بكمية العمل فإن ارتفاع كمية العمل تؤدي إلى زيادة القيمة وبالتالي السعر. والعكس صحيح عندما تنخفض كمية العمل المبذولة في إنتاج السلعة لأن ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر السلعة . إلا أن تغير السعر لا يتوقف فقط على تغير قيمة السلعة وإنما أيضاً على تغير قيمة الذهب مثلاً إن :٢٠ كغ حبوب = ٦ غرامات ذهب

فإذا بقيت قيمة الحبوب ثابتة بينما تضاعفت إنتاجية الذهب بحيث ينتج في الساعة اثنا عشر غراماً من الذهب بدلاً من ستة غرامات

فإن قيمة الذهب تنخفض إلى النصف أي من عشر دقائق بالنسبة للغرام الواحد إلى خمس دقائق فقط . وفي هذه الحالة فإن معادلة التبادل السابقة تتغير لتصبح :

٢٠ كيلو غرام حبوب = ١٢ غرام ذهب

وهكذا فإن انخفاض قيمة الذهب نتيجة زيادة إنتاجيته إلى الضعف يؤدي إلى زيادة سعر الحبوب ، أما إذا زادت قيمة الذهب إلى الضعف نتيجة تناقص الإنتاجية في إنتاجه إلى النصف وأصبح إنتاج الساعة الواحدة ثلاثة غرامات بدلاً من ستة غرامات فإن قيمة عشرين كيلو غراماً حبوب ستعادل قيمة ثلاثة غرامات ذهب فقط . وهكذا نرى بأن زيادة قيمة الذهب من عشر دقائق بالنسبة للغرام الواحد إلى عشرين دقيقة يؤدي إلى انخفاض سعر الحبوب من ستة غرامات ذهب إلى ثلاثة غرامات فقط. وفي القرن السابع عشر أدى اكتشاف الذهب في العالم الجديد إلى تزايد إنتاجيته وانخفاض قيمته من ناحية وإلى ارتفاع أسعار السلع من ناحية أخرى .

وحتى يقوم النقد بوظيفته الأولى في قياس القيمة فهناك ضرورة لتثبيت الوحدات النقدية التي تستخدم كمعيار الأسعار المختلفة . وهذه الوحدات النقدية تمثل عادة كمية محددة من النقد المعدني الثمين ( الذهب . مثلاً ) . وهذه الكمية تختلف من بلد إلى آخر فعلى سبيل المثال كان الروبل في روسيا عام ١٨٩٧ يمثل كمية من الذهب تساوي ٠,٧٧٤ غ

وكان الدولار الأميركي إلى وقت قريب يمثل ٠,٨٨٨ غرام من الذهب وذلك طبقاً لقيمته الاسمية المثبتة بموجب القانون .

## ٢-٢- الوظيفة الثانية : النقد وسيلة للتداول :

وفي هذه الحالة يمارس النقد وظيفته الثانية كوسيلة للتداول . وحتى يمكن فهم هذه الوظيفة من المفيد إجراء المقارنة بين شكل التبادل البسيط المباشر ( المقايضة ) أي :

سلعة – سلعة

وبين الشكل النقدي عندما أصبح النقد المعادل العام لجميع قيم السلع الأخرى بحيث أصبحت صورة التبادل السلعي النقدي على الشكل التالي :

سلعة - نقد - سلعة

ففي الحالة الأولى يتم تبادل سلعة مقابل سلعة ، بينما يظهر النقد في الحالة الثانية كوسيلة للتداول ، حيث تباع السلعة مقابل النقد ويتم شراء سلعة أخرى بواسطة النقد أيضاً .

وفي حالة التبادل البسيط المباشر ( المقايضة ) تبدو عمليتا البيع والشراء عملية واحدة ويكون البائع هو المشتري في الوقت نفسه . أما في الحالة الثانية فإنه يوجد مرحلتان متمايزتان : في المرحلة الأولى يتم بيع السلعة بالنقد ، وفي المرحلة الثانية يتم شراء سلعة أخرى بالنقد . أي أن

obeikandl.com

هناك انفصال زماني ومكاني بين عمليتي البيع والشراء أي بإمكان المرء أن يبيع السلعة بالنقد ويشتري سلعة أخرى في مكان آخر وزمان آخر .

وبواسطة النقد إذن يستطيع المرء أن يشتري أية سلعة يريدها وفي أي مكان وزمان يختاره بينما يبقى التبادل في الحالة الأولى محصوراً بين سلعتين فقط وهكذا فإن النقد هو الذي ينجز ويسهل عملية التداول السلعي في السوق عندما يقوم بدور الوسيط في عملية تداول العدد الكبير من السلع .

إلا أن السلعة تخرج من عملية التداول عندما تتحقق قيمتها في السوق وتذهب إلى عملية الاستهلاك . أما النقد فإنه يبقى في دورة التداول في السوق . ومع هذا فإن الأولوية تبقى الدورة السلعية التي تلعب الدور الأساسي بينما تنبثق وظيفة النقد كوسيلة للتداول من الدورة السلعية إذ بدون الدورة السلعية لا يوجد هناك نقد في التداول . أن النقد يرافق الحركة السلعية وينظم تداولها في السوق .

## ٢-٣الوظيفة الثالثة : النقد وسيلة لتكوين الثروة والادخار :

إن هذه الوظيفة تنبع أساساً من الوظيفتين الأولى والثانية أي قياس القيمة والسعر ووسيلة للتداول السلعي . كما يجب لفهم الوظيفة الثالثة للنقد الإحاطة بظروف وظيفة الإنتاج والتداول السلعي في السوق .

فعندما يقوم أحد المنتجين ببيع منتجاته في السوق ويتوجب عليه في فترة لاحقة شراء أدوات الإنتاج ( آلة مثلاً ) وذلك بعد أن ينتهي

استهلاكها كلياً فإن عليه في هذه الحالة تجميع النقد اللازم لعملية الشراء المقبلة . والنقد يقوم عندئذ بوظيفة تكوين الثروة والتراكم أو الادخار .

إن النقد الذهبي يقوم بهذه الوظيفة بصورة أفضل مما يقوم بها النقد الورقي . ذلك لأن النقد الورقي يتعرض للانخفاض في قيمته الشرائية إذ لا تبق قيمته ثابتة . وقد أدرك الناس ذلك إذ نجدهم يفضلون اكتناز الذهب على اكتناز النقد الورقي . لأن قيمة الذهب تبقى أكثر ثباتاً من النقد الورقي الوظيفة الرابعة : النقد كوسيلة للدفع :

ومع تطور عمليات التداول السلعي نشأت أشكال جديدة للتداول ومنها البيع على أساس الائتمان . وفي هذه الحالة تتم عملية الشراء قبل أن يقوم المشتري بعملية بيع منتجاته في السوق . وإن عملية الشراء هذه تتم على أساس الدفع الآجل .

وهناك أسباب وراء هذا الشكل من التداول ترجع إلى طبيعة الإنتاج والتداول الخاصة بالسلعة . فمن المعروف أن المزارع قد يحتاج إلى بعض السلع كالسماد مثلاً حتى يستطيع البدء بعملية الإنتاج ولكن قد لا يتوفر لديه النقد اللازم . إلا أنه يستطيع شراء المواد والسلع اللازمة على شرط أن يسدد قيمتها بعد تحقيق المحصول الزراعي . وينشأ بهذه الحالة المدينون من طرف والدائنون من طرف آخر .

وفي مثل هذه الحالات لا يظهر النقد بصورة مباشرة فورية في عملية التبادل . بينما تحل محله مؤقتاً أشكال مختلفة من الالتزامات الآجلة الدفع( كمبيالة ، سند ، الخ) التي يتعهد بموجبها المدين بتسديد مبلغ معين يمثل سعر السلعة في وقت آخر يسمى تاريخ الاستحقاق . وفي هذا التاريخ يقوم المشتري بتسديد القيمة نقداً .

وهكذا يقوم النقد بوظيفة الدفع الآجل ، ومع الزمن تطورت أشكال الدفع الآجل وظهر النقد الائتماني إذ يستطيع حامل الكمبيالة سداد التزاماته بواسطة هذه الكمبيالة وتحويلها إلى البائع الجديد الذي يستلم قيمتها في تاريخ الاستحقاق . ثم اتخذ النقد الائتماني شكل البنكنوت وهي أوراق مستندية تقوم بوظيفة الدفع ويلتزم البنك بموجبها بسداد قيمتها نقداً ( كالشيكات مثلاً ) وقد تطورت هذه الأشكال وأصبحت تحل تدريجياً محل الكمبيالة .

**٢- ٣الوظيفة الخامسة : النقد كنقد عالمي**

إن تطور الإنتاج العالمي والتبادل السلعي بين الدول المختلفة كان لا بد من أن يؤدي تدريجياً إلى ظهور وظيفة جديدة للنقد . حيث أصبح دور النقد لا ينحصر في الحدود الوطنية المحلية لكل دولة وإنما يتجاوز هذه الحدود ليمارس وظيفته الخاصة كنقد عالمي .

إلا أن لكل دولة عملتها الوطنية الخاصة بها التي تمثل قيمة معينة تختلف عن قيمة النقد المحدد في الدول الأخرى. وهنا لا بد من وجود نقد واحد يعد مقياساً للتبادل بين هذه الدول . ونظراً لاختلاف طبيعة

العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع . فقد عد النقد الذهبي أو ما يماثله من قيمة فعلية مقياس التبادل ووسيلة للمبادلات التجارية الدولية . وفي عملية التبادل هذه لا يؤخذ بما تملكه كل دولة من العملة الوطنية المحلية الخاصة بها وإنما بما تملكه من احتياطي الذهب ، ولذا تحتاج كل دولة إلى كمية من احتياطي الذهب أو ما يماثله من قيم حقيقية تقوى مركزها في علاقات التبادل الدولي .

## ٢-قوانين الدورة النقدية وكمية النقد :

إن النقد سواء أكان يمثل وحدات نقدية من المعدن الثمين ( الذهب مثلاً ) أم وحدات من النقد الورقي فإن للدورة النقدية بعض الصفات التي تختلف بها عن الدورة السلعية . إن السلعة عندما تباع وتشترى تخرج غالباً من عملية التداول بينما يبقى النقد في مجال التداول يمارس وظائفه الخاصة به . فعندما يشتري المرء سلعة استهلاكية ( قميص مثلاً ) فإن كمية النقد المدفوعة نفسها تستعمل من قبل البائع للقيام بعمليات تبادل أخرى بينما تخرج السلعة من السوق لتدخل عملية الاستهلاك ، إن الوحدات النقدية تقوم عادة بعدد من العمليات التبادلية تزيد إجمالي قيمتها عن قيمة النقد المتبادل نفسه فالنقد المدفوع مقابل سعر القميص ولو فرضناه وحدة نقدية من فئة الخمس والعشرين ليرة سورية فإن بائع القميص يستعمل هذه الوحدة النقدية نفسها في شراء سلعة أخرى والبائع الجديد يستعملها من جديد في عمليات أخرى وهكذا . فإذا استمرت هذه الوحدة النقدية في الدوران والتداول بحيث قامت بعدد من الدورات تساوي ست دورات مثلاً وفي كل دورة تقوم بعملية

تبادل تساوي قيمتها أي خمساً وعشرين ليرة سورية فإن مجموع أسعار العمليات التجارية التي تستخدمها يساوي (٦×٢٥=١٥٠ ليرة سورية ) أي أننا في هذا المثال نستعمل فئة نقدية واحدة في عدة عمليات تجارية مجموع أسعارها ١٥٠ ليرة سورية .

وانطلاقاً من هذه الصفات والوظائف الخاصة التي يمارسها النقد في مجال التداول فإن كمية النقد اللازمة في المجتمع هي أقل من إجمالي أسعار السلع المتداولة وبمعنى آخر فليس هناك حاجة إلى قيمة من النقد تساوي مجموع أسعار السلع المتداولة نظراً لأن النقد يقوم بعدد أكبر من الدورات في مجال التداول . ويمكن إذن حصر العوامل التي تحدد كمية النقد اللازمة للتداول في عاملين أساسيين .

١-العامل الأول :

وهو يمثل مجموع أسعار السلع التي تخضع للتبادل النقدي . فكلما ازداد مجموع أسعار هذه السلع دعا ذلك إلى ضرورة زيادة الكمية النقدية وبالعكس .

٢-العامل الثاني :

وهو متوسط عدد دورات النقد . وهو يمثل سرعة الدورة النقدية في المجتمع وهذه تتناسب عكساً مع كمية النقد إذ كلما ازدادت سرعة الدورة النقدية انخفضت الكمية اللازمة من النقد .

فإذا فرضنا أن الدولار الواحد يقوم بخمس دورات في فترة معينة ( سنة مثلاً ) بينما بلغ مجموع أسعار السلع الخاضعة للتبادل بالنقد مائة

ألف دولار ففي هذه الحالة فإن الكمية اللازمة من الدولارات الذهبية ( إذا كان النقد ذهباً ) هي :

مجموع أسعار السلع ١٠٠٠٠٠,٠٠

كمية النقد = - - - - - - - - - - - = - - - - - - - - - - - - - - =٢٠٠٠٠ دولار ذهبي

متوسط عدد الدورات السنوية ٥

وهذا القانون للدورة النقدية ينطبق في حال كون جميع العمليات التجارية تتم بواسطة النقد . إلا أن هناك عادة بعض العوامل الأخرى التي تؤثر على كمية النقد اللازمة يمكن إيجازها بما يلي :

١- بعض العمليات التجارية التي لا يظهر فيها النقد بصورة مباشرة وفورية كالعمليات التي تتم على أساس الدفع الآجل كالكمبيالة والسندات والخ .. وهذه تستحق الدفع في فترة قادمة . أي أن عمليات البيع والشراء تتم دون أن يستعمل النقد إلا في الفترات اللاحقة وفي هذه الحالة فليس هناك حاجة فورية للمبلغ من النقود الذي يعادل مجموع أسعار هذه العمليات .

٢- بعض العمليات التي تمت سابقاً على أساس الدفع الآجل ( كمبيالة ، سند) وهي تستحق الدفع والتسديد حالياً . وحين استحقاق وقت الدفع لا بد من وجود كمية من النقد تعادل أسعار هذه العمليات التجارية المستحقة .

obeikandi.com

٣- بعض عمليات التبادل التي تتم أحياناً على أساس المقايضة أي سلعة مقابل سلعة أخرى . حيث لا يستعمل النقد في هذه الحالة كوسيلة للقياس والتداول . وفي هذا النوع من المبادلات السلعية التجارية ليس هناك حاجة أيضاً إلى المبالغ النقدية اللازمة لسداد قيمة هذه العمليات . إن هذه الاعتبارات تؤثر على كمية النقد الضرورية . فالدفع الآجل يؤدي إلى إنقاص كمية النقد كما أن الدفع المستحق يزيد من الحاجة إلى النقد . وفي الحالة الثالثة ( المقايضة ) فإن ذلك يؤثر في إنقاص كمية النقد اللازمة للتداول حيث لا يكون هناك حاجة للنقد لتغطية هذا الجزء من عمليات التبادل السلعي في السوق ، وهكذا يصبح القانون الذي ينظم ويحدد كمية النقد اللازمة للتداول كالتالي :

كمية النقد الضرورية = مجموع أسعار السلع المتداولة + مجموع المبالغ المستحقة للدفع – مجموع المبالغ الآجلة الدفع – مجموع أسعار صفقات المقايضة .

---

العدد الوسطي لدورات النقد

وإذا استبدلنا الرموز بهذه العوامل كان لدينا :

$$م = \frac{س + د - ق - ت}{ن}$$

وهكذا يمكن تحديد قانون الدورة النقدية والذي ينظم كمية النقد اللازمة للتداول إذا توفرت هذه المعطيات والعوامل الناظمة لتحديد هذه الكمية ، ولكن يجب التمييز أيضاً بين حالتين :

١- إذا كان النقد الذهبي هو النقد المتداول فإن كمية النقد اللازمة تتأثر أيضاً بقيمة الذهب التي لا تبقى ثابتة في حال تغير إنتاجية العمل في استخدام الذهب . فإذا انخفضت قيمة الذهب نتيجة ارتفاع الإنتاجية ففي هذه الحالة لا بد من زيادة كمية النقد الذهبي اللازمة لتداول السلع إذا بقيت كمية وقيمة السلع ثابتة . لأننا كما لاحظنا في الوظيفة الأولى للنقد الذهبي إن انخفاض قيمة الذهب يؤدي إلى زيادة أسعار السلع وفي هذه الحالة لا بد إذن من زيادة كمية النقد الذهبي نتيجة لانخفاض قيمته حتى يمكنه تغطية أسعار الثابتة للسلع الأخرى . فإذا كان سعر سلعة ما دولاراً ذهبياً واحداً وانخفضت قيمة الذهب إلى النصف بينما بقيت قيمة السلعة ثابتة فإن سعر السلعة يصبح دولارين . ويجب أن يكون هناك دولاران بدلاً من دولار واحد حتى يمكن مبادلة هذه السلعة [١].

٢- في الحالة الثانية عندما يحل النقد الورقي محل النقد الذهبي كما هو شائع في الوقت الحاضر ، ففي هذه الحالة إذا كانت كمية النقد الورقي تساوي نفس كمية النقد الذهبي فإن النقد الورقي يؤدي نفس الوظيفة التي يقوم بها النقد الذهبي . ولكن في حال زيادة كمية النقد الورقي عن كمية النقد الذهبي اللازمة للتداول فإن العلاقات النقدية.

---

[١] مقدمة في الاقتصاد- مرجع سابق



obeikandi.com

٣- السلعية ستؤول إلى التبدل والتغيير . أولاً لأن النقد الذهبي خلافاً للنقد الورقي ، يحمل قيمة بحد ذاته بينما لا يحمل النقد الورقي أي قيمة خاصة وإنما يمثل قيمة هي القيمة الحقيقية للنقد الذهبي. فالليرة السورية الورقية لا تحمل قيمة إلا قيمة طباعتها التي لا تذكر وإنما تملك قيمة اسمية هي عبارة عن كمية ما من الذهب مثبتة بالقانون . وثانياً إن النقد الذهبي يقوم بوظيفة تكوين الثروة أفضل من النقد الورقي. والناس عندما يتعاملون بالنقد الذهبي فأنهم لا يستخدمون إلا الكمية اللازمة منه فقط للتداول بينما يذهب ما يزيد عن ذلك إلى الاكتناز والأغراض الصناعية . أما النقد الورقي فيبقى غالباً في عملية التداول نظراً لأن الناس لا يفضلونه كثيراً كوسيلة لتكوين الثروة والادخار . فلو افترضنا على سبيل المثال أن كمية النقود الضرورية هي مائة مليون دولار من الذهب بينما يوجد في التداول مائتا مليون دولار من النقد الورقي فإن كل دولار في هذه الحالة من النقد الورقي يمثل نصف القيمة الاسمية التي يحملها وبذلك تنخفض القيمة الشرائية للدولار الورقي إلى النصف مثال آخر: إن البائع آ باع إلى المشتري ب آلتين بسعر عشرة آلاف دولار على أن يكون الدفع بعد سنة واحدة . فإذا افترضنا أن قيمة الدولار الورقي انخفضت إلى النصف نتيجة طرح كميات إضافية من النقد الورقي في السوق زيادة عن الكمية الضرورية فإن قيمة الآلة الواحدة ترتفع ١٠٠٪ بحيث تصبح عشرة آلاف دولار بدلاً من خمسة آلاف دولار فعندما يسدد المشتري ب قيمة الآلتين إلى البائع آ والمثبتة على الكمبيالة أو السند الموقع بينهما بعد عام من الشراء فهو يسدد مبلغ

عشرة آلاف دولار والتي أصبحت تساوي قيمة آلة واحدة بدلاً من آلتين . وهو بذلك يتحرر من التزامه من الناحية الحقوقية ولكن من الناحية الاقتصادية فإنه في هذه الحالة يسدد قيمة آلة واحدة بدلاً من قيمة آلتين نتيجة لانخفاض قيمة النقد الورقي إلى النصف .

وباختصار فإن قانون كمية النقد هو قانون اقتصادي موضوعي يعبر عن التناسب الضروري بين كمية النقد اللازمة وبين الدورة السلعية في السوق .كما يعبر عن العلاقة الموضوعية بين كمية النقد الحقيقي (الذهب مثلاً ) وبين كمية النقد الورقي الذي يمثل النقد الحقيقي . وكما هو الحال بالنسبة للسلعة فهناك أيضاً نظريات متعددة تحاول كل منها تفسير ظاهرة النقد وقوانينه الخاصة من وجهة نظر معينة ولا يتسع المقام هنا للتوسع في مسائل النقود لأن هذا يحتاج إلى بحث خاص مفصل

obeikandl.com